الفصل السابع

# استيلاء عبد الناصر على السلطة

## نجاح مؤامرة عبد الناصر للتخلص من بنجيب

عرفنا في الفصل السابق كيف حاول أعضاء مجلس الثورة التخلص من نجيب وفشلوا فقد عملوا عليه حصاراً إعلاميّاً، وسخَّروا الإعلام لدعاية لأنفسهم، وقاموا بإنشاء مشروعات جماهيرية في القرى، كما أبعدوا نجيب عن الاتصال بجماعة الإخوان وقووا هم صلتهم بها، تخلَّصوا من كل الضباط المؤيدين لنجيب وعينوا مكانهم ضباط موالين لهم ، أفشلوا مفاوضات الجلاء، كل هذا وغيره عملوه ،كما بينا في الفصل السابق، دون فائدة تذكر فقد خرجت جماهير مصر والسودان في مظاهرات حاشدة لتعيد نجيب منتصراً مؤيداً من الجيش والشعب .

ثمَّ جاءت المؤامرة الناصرية المحضة التي لم يستشر عبد الناصر فيها زملاءه في مجلس الثورة إنما قرر أن يخطط لها وينفذها وحده مع تنظيمه الخاص وهو "هيئة التحرير" ، مدرية التحرير، ورئيس هيئة النقل العام، وعناصر أخرى .

وكان المجلس قد ترك أمر التخلص من نجيب لعبد الناصر كما ذكر عبد اللطيف بغدادي: "وتركَنا عبد الناصر نتناقش ثم قال بصوته الهادئ : النهارده إيه ؟

وأجبنا كلنا : ٢٣ فبراير (١٩٥٤) .

فقال بنفس الصوت الهادئ : يوم ٢٣ مارس مش حيبقى فيه نجيب .

وسألناه : إزاي .

فأجاب بهدوء : نخلص منه .

وبعد مناقشة طويلة قرر المجلس ترك الأمر لعبد الناصر ليحققه بطريقته." [١]

ويؤكد البغدادي مخطط عبد الناصر للتخلص من نجيب في مذكراته فينقل كلام عبد الناصر حرفيّاً : " "لا تتسرعوا وكل ما أطلبه منكم أن تعطوني حق حرية التصرف دون الرجوع إليكم" (action Freedom of) حتى لا يضيع الوقت في

---

([1]) راجع سامي جوهر " الصامتون يتكلمون " مرجع سابق ص ١٨ ، ١٩ .

المناقشات لأن الظروف تتطلب سرعة البت – وعلي أنا أن أقف على كل التيارات السياسية المختلفة في البلاد –وأنا مسئول عن تطهير البلاد من العناصر الرجعية بالقضاء عليها " [١]

ومؤامرة عبد الناصر قامت على يخيير الناس بين تطبيق الديمقراطية (قرارات ٢٥ مارس) التي تعيد العهد البائد بكل ما اشتمل عليه من فساد ومظالم، وبين بقاء الثورة وما حققته وما تعد به من منجزات، وليس ثمَّة اختيار ثالث، وفي الحقيقة كان هناك اختيار ثالث يجمع بين مميزات الاختيارين الأولين ويتجنَّب عيوبهما، وهو تطبيق الثورة الديمقراطية التي تضمن إتمام الدستور الذي كانت تعدُّه لجنة الخمسين والذي يفصل بين السلطات الثلاث : التشريعية، والقضائية، والتنفيذية، ويكفل ألا تجور سلطة على الأخرى . هذا الدستور الذي يعطي للشعب حرية اختيار من يمثله في السلطتين : التشريعية والتنفيذية، ويعطيه حق المراقبة والمحاسبة هذا الدستور الذي نادى بتطبيقه كثير من القوى الثورية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، ٣٠ يونيو ٢٠١٣ لما تضمَّن من مواد صالحة لإقامة حياة ديمقراطية سليمة، ولكن عبد الناصر أصرَّ على أن يجعل هناك تناقضاً بين الثورة والديمقراطية فإما ثورة، وإما ديمقراطية وهذه هي الخديعة الكبرى، ولكي يجبر عبد الناصر الناس على اختيار الثورة والكفر بالديمقراطية فبالإضافة إلى تنديد الصحف الموالية له بعودة الأحزاب للسياسة وانسحاب الجيش منها، وإثارة ضباط الجيش الذين لا يخشون على أنفسهم فقدان السلطة والنفوذ فحسب بل تعريضهم المحاكمة والإدانة أيضاً إذا ما طبقت هذه القرارات. بالإضافة إلى هذا وذاك دبَّر عبد الناصر مع هيئة التحرير وعمال النقل ومديرية التحرير مظاهرات وإضرابات تشل حركة الحياة في البلد وتطالب هذه المظاهرات باستمرار الثورة هاتفة : نعم للثورة، ولا للديمقراطية وعودة الأحزاب، ولا تتخلَّى عنا يا جمال.

بنجاح مؤامرة عبد الناصر يكون قد نزع سلاح الديمقراطية من يد نجيب الذي انتصر به على مجلس قيادة الثورة عند استقالته ولم يعد ما يملكه في مواجهته .

حاول بعض الضباط الملتفين حول نجيب أن يدفعوه لإعلان تشكيل وزارة مدنية يرأسها وحيد رأفت، وأن يتخذوا إجراء ضد أعضاء مجلس قيادة الثورة لكنه آثر أن يؤجِّل ذلك إلى ما بعد العودة من الإسكندرية بعد زيارته لها مع الملك سعود.

---

([1]) مذكرات عبد اللطيف البغدادي ، المكتب المصري الحديث ج ١ ص ١١٥ .

ولكن الوقت كان متأخِّراً فإن المظاهرات المدبرة قابلته في المحطات تهتف (لا أحزاب .. ولا برلمان) ورفض نجيب الانسياق وراء غرائزه حتى لا تحدث حرباً أهلية – كما سبق وذكرنا – وعرض الاستقالة، ولكن عبد الناصر لم يكن يريد أن تصل الأمور إلى هذا الحد قبل تصفية شعبية نجيب وما يمثله من أفكار تصفية كاملة.

بعد أن ودَّع محمد نجيب الملك سعود سقط في المطار مغشيّاً عليه، بسبب الإجهاد البدني والنفسي، ليبقى في منزله ثلاثة أسابيع تصدر عنه نشرة طبية حتى لا تشاع عنه أخبار تثير الجماهير من جديد في وقت يدرك فيه أن مظاهرات اليومين الأخيرين كانت مدبرة ومفتعلة ويصعب لها استمرار .

وفي الساعة السادسة والنصف من نفس اليوم أذاع صلاح سالم القرارات الآتية:

١- إرجاء تنفيذ قرارات ٥ و ٢٥ مارس حتى نهاية فترة الانتقال .

٢- يشكل فوراً مجلس وطني استشاري يراعى فيه تمثيل الطوائف والهيئات والمناطق المختلفة ويحدد تكوينه واختصاصه بقانون .

لم تطبق هذه القرارات بعد نهاية الانتقال، ولا المجلس الوطني كان له دور ولا اجتمع أبداً. وبدأ رحلة مصر مع النظام الديكتاتوري .

يقول جمال حماد " يوم ٢٩ مارس اجتمع مجلس الثورة وصدر القرار ٢٩ مارس ينص على إلغاء قرارات ٥ مارس الديمقراطية وتكوين مجلس وطني من ممثلي الشعب والجمعيات ولكن عمره ما تعمل المجلس الوطني ". [١]

## عبد الناصر وسياسة العصا والجزرة

وفي اليوم التالي بدأ عبد الناصر في تصفية حساباته مع الجميع، على ضوء هذه الأزمة . مستخدماً سياسة العصا والجزرة العصا لكل الذين وقفوا مع محمد نجيب والديمقراطية، والجزرة لكسب ود وتأييد العمال والفلاحين

يقول محمد نجيب : "وبدأت رحلة مصر السوداء مع الظلم والإرهاب والمعتقلات. وفي اليوم التالي بدأ عبد الناصر في تصفية حساباته مع الجميع ، على ضوء هذه الأزمة . لقد بدأ مجلس الثورة في تتبع القوى السياسية، وأخذ يصفيها بالقوة وبالاعتقالات وبالمحاكمات الصورية . وبقيت في فراشي ثلاثة أسابيع أتابع ما يحدث من الجرائد ، وفي ١٥ أبريل قرر مجلس الثورة :

---

([1]) طارق حبيب " ملفات ثورة يوليو " مرجع سابق ص ١٦١ .

١- تطهير الصحافة .

٢- منح سلطات للمسئولين في الجامعات لضمان انتظام الدراسة فيها .

٣- البحث في إصدار قانون لحماية الثورة والأسس التي يقوم عليها المجلس القومي أو الوطني .

وكانت ترجمة هذه القرارات حل مجلس نقابة الصحفيين، واتهام الكثير من رجال الصحافة بتقاضي مصروفات سرية، منهم حسين أبو الفتح، وفاطمة اليوسف، إبراهيم عبده، وإحسان عبد القدوس، وكامل الشناوي .

وفي نفس اليوم صدر قانون حرمان من تولى منصباً وزاريّاً من ٦ فبراير ١٩٤٣ إلى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من كافة الحقوق السياسية، وعلى ذلك حُرم الوزراء الوفديون، والدستوريون، والسعديون من حقوقهم .

وانتهى الضباط الذين وقفوا جانبي إلى السجن . أما الذين وقفوا بجانب عبد الناصر فكان مصيرهم السجن أيضاً، والإبعاد ومنهم : أحمد أنور، وأحمد طعيمة، وعبد الفتاح فؤاد، ومجدي حسنين، ووحيد جودة رمضان، وحسين عرفة، وجمال القاضي، وعبد الرحمن نصير، وأبو الفضل الجيزاوي وغيرهم .

ولم يلبث أن سيطر عبد الناصر على كل شيء، فبعد يومين من هذه القرارات، وفي ١٧ أبريل تولى رئاسة الوزراء وامتنعت عن حضور جلسات المجلس، وأدخل حسين الشافعي إلى وزارته وزيراً للحربية، وحسن إبراهيم وزيراً لشئون رئاسة الجمهورية، وأصبحت السلطة الشرعية والفعلية في يده تماماً .

وقام عدد من ضباط سلاح الفرسان بإعداد خطة للهجوم على مجلس قيادة الثورة تحت شعار إعادة الديمقراطية وهي القضية التي اعتقل فيها أكثر من ٢٥ ضابطاً وحكم فيها على اليوزباشي أحمد المصري بالسجن ١٥ عاماً .

وكان خالد محيي الدين عندما عاد من الإسكندرية، بعد أن ذهب معي إليها أثناء زيارة الملك سعود قد قدَّم استقالته فقبلها عبد الناصر فوراً، ونُفي إلى سويسرا.

وفي آخر مايو اعتقل ٢٥٢ شيوعيّاً ، واعتقل عدد كبير من ضباط الإخوان في الجيش . ولم يلبث أن دفع الإخوان ثمن تأييدهم لعبد الناصر، في أزمة مارس عندما دَبَّر ما سمي بحادث الاعتداء عليه في المنشية يوم ٢٦ أكتوبر، واتهم فيها محمود عبد الطيف .

وفي ١٩ أكتوبر وقَّع النص النهائي لاتفاقية الجلاء، وظهر في هذه الاتفاقية ما سبق أن قيل حول العلاقة بين التخلص مني، وبين توقيع الاتفاقية ؛ فقد نصَّت على السماح للقوات البريطانية بالعودة للقناة في حالة الهجوم على تركيا، عضو حلف الأطلنطي، وهو الأمر الذي يجعل مصر ترتبط عملياً بالأحلاف .

وكان ثمناً فادحاً دفعه الموافقون وعلى رأسهم جمال عبد الناصر للاستعمار، وقارنت بين رفضي لمجاراة الأمريكان في آرائهم أو عروضهم بينما ظلَّت الأبواب مفتوحة بينهم وبين عبد الناصر يدخل منها المسئولين وعملاء المخابرات الأمريكية، وتعقد خلال ذلك الصفقات السياسية المريبة ." [١]

ويقول عبد اللطيف البغدادي عن الإجراءات التي تمَّت بعد إقصاء محمد نجيب التي استخدم فيها العصا :

١- تطهير الصحافة – ووضع قانون وشروط لمن يعمل بها – ومحاكمة محمود أبو الفتح ومصادرة جريدة المصري – وحدد بعض التهم الموجهة ضد محمود أبو الفتح. وكذا محاكمة بعض الصحفيين الذين كانوا يتقاضون مصروفات سرية في عهد الأحزاب والعمل على استردادها منهم وذكر أسماءهم – والعمل على سحب رخص بعض الصحف غير المنتظمة وهي من سلطة وزير الإرشاد القومي كما ذكر.

٢- الطلبة: رفت بعض الطلبة نهائياً من الجامعة – وحرمان البعض من دخول الامتحان النهائي لنفس العام.

٣- الأساتذة: إحالة كل أستاذ ورد اسمه على أنه كان يعمل على تحريض الطلبة وإثارتهم إلى المعاش.

٤- أفراد أسرة محمد علي: إعداد كشف بأسمائهم لطردهم من البلاد.

٥- السياسيون القدامى: محاكمة البعض منهم أمام محكمة الثورة وحرمان البعض الآخر من الحقوق السياسية بقرار من مجلس قيادة الثورة.

٦- نقابة المحامون: العمل على تطهيرها بواسطة المحامين أنفسهم – وإذا لم يستطيعوا القيام بهذه المهمة فيعمل على تطهيرها بأية طريقة أخرى. [٢]

أما سياسة الجزرة فهي كما جاءت في مذكرات البغدادي تتمثل في :

١- الموظفون: رد العلاوة إليهم وفتح باب الترقي أمامهم.

---

([1]) محمد نجيب " كنت رئيساً لمصر " مرجع سابق ص ٢٦٧ ، ٢٧٠ بتصرف يسير .

([2]) مذكرات عبد اللطيف البغدادي ، المكتب المصري الحديث ج ١ ص ١٧١ ، ١٧٢.

٢- العمال: تأمينهم ضد البطالة وحل مشاكلهم والعمل على تنفيذ المشروعات حتى يمكن استيعاب أكبر عدد منهم.

٣- الفلاحون: عمل خدمات عامة لهم.

٤- الكفاءات: الاستفادة منهم في الجمعية التأسيسية حتى يرتبطوا بالثورة.

٥- الإرشاد والتوجيه والدعاية: تقوم بها وزارة الإرشاد القومي. [١]

## قصة اعتقال محمد نجيب

يروي محمد نجيب قصة اعتقاله فيقول : " في يوم ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ توجَّهت إلى مكتبي في القصر الجمهوري فوجدت بعض ضباط البوليس الحربي على باب القصر، واتصلت بعد الناصر فقال : سوف أرسل لك عبد الحكيم عامر وحسن إبراهيم . وعندما جاء عامر وحسن إبراهيم قالا لي في خجل وبصوت خافت : إن مجلس الثورة قرر إعفاؤكم من منصب رئيس الجمهورية .

وهنا قلت : أنا لن أستقيل الآن لأني بذلك سأصبح مسئولاً أمام التاريخ عن ضياع صلة السودان بمصر ، أما إذا كان الأمر إقالة فمرحباً لأنكم تعفونني من مسئولية لم يعد ضميري يتحملها . وخرجت معهما حاملاً المصحف وحده من المكتب، وركبت مع حسن إبراهيم عربة إلى المرج ، إلى منزل كان استراحة ريفية لزينب الوكيل ثم وضع تحت الاستراحة .

قال لي عامر : إن إقامتك في المرج لن تزيد عن بضعة أيام .

ولكن إقامتي في المرج استمرت من نوفمبر ١٩٥٤ إلى أكتوبر ١٩٨٣". [٢]

ويُعَدُّ يوم ٢٩ مارس الميلاد الحقيقي لديكتاتورية الثورة والتي ستظل سُنَّة متبعة للحكم في مصر مع اختلاف مجالاتها فإذا كانت ديكتاتورية عبد الناصر كانت شاملة لكل جوانب الحياة وليست دكتاتورية سياسية فقط فإن الديكتاتوريات التالية اقتصرت في مجملها على الديكتاتورية السياسية فقط مع قيام ليبرالية اقتصادية مع مساحة من الحرية تتراوح بين المد والجزر حسب الأحوال .

وكما رأينا بعد ٢٩ مارس توالت الأحداث عاصفة فقرر عبد الناصر أن يقبض على زمام الحكم بقبضة من حديد وتنزل القوات المسلحة إلى الشارع بعدما استطاع

---

([1]) مذكرات عبد اللطيف البغدادي ، المكتب المصري الحديث ج ١ ص ١٧٢ .

([2]) محمد نجيب " كنت رئيساً لمصر " مرجع سابق ص ٢٧٠ .

عبد الناصر أن يخضعها لسلطته بحجة حفظ الأمن ولكن الحقيقة كانت مهمتها قمع كل القوى السياسية المعارضة لعبد الناصر وسياسته .

## اعتداء أنصار عبد الناصر على أعضاء مجلس الدولة

وبدأ عبد الناصر ورجاله في الانتقام ممن وقفوا ضده أيام صراعه مع نجيب وكانت البداية الاعتداء على الفقيه الدستور الأكبر عبد الرزاق السنهوري هو وأعضاء الجمعية العمومية لمجلس الدولة .

ويروي محمد نجيب كيف حدث الاعتداء على السنهوري فيقول : "توجهت مظاهرة مدبرة من عمال مديرية التحرير ومن ضباط وجنود البوليس الحربي إلى مجلس الدولة بعد سحل الحراسة من عليه .

وكان أحمد أنور قد طلب من حسين غرفه (الأول كان مديراً للبوليس الحربي يومها، والثاني كان ضابطاً عنده) منع اجتماع الجمعية العمومية لمجلس الدولة بالذوق أو بالقوة .

فذهب حسين عرفه إلى السنهوري؛ ليطلب منه ذلك فرفض السنهوري مقابلته؛ فأرسل مندوباً من البوليس الحربي للطحاوي وطعيمة (هيئة التحرير) فوصلت المظاهرات إلى المجلس تهتف : " الموت للخونة " .

واقتحم المتظاهرون مبنى المجلس، ودخلوا قاعة الاجتماع، واعتدوا بالضرب على د. السنهوري،وعلى بعض الأعضاء وبعد ذلك حبسوهم في القاعة، وأجبروهم على توقيع بيان بتأييد مجلس الثورة .

واستغاث بعض موظفي المجلس بالمسئولين هاتفيّاً أكثر من مرة حتى جاء صلاح سالم، الذي تظاهر بتهدئة الغوغاء، واصطحب السنهوري إلى بيته في مصر الجديدة، ولم يعد السنهوري من يومها إلى مجلس الدولة .

كان الاعتداء على السنهوري اعتداء على القانون في صورة رجاله، وكان هذا الاعتداء هو الأول من نوعه ولكنه لم يكن الأخير . وكان هذا الحادث السطر الأول في ملحمة عصر غياب القانون . " [١]

---

([1]) محمد نجيب " كنت رئيساً لمصر " مرجع سابق ص ٢٦٥ .

ويؤكد المستشار يحيى الرفاعي ما ذكره محمد نجيب فيقول : " الدسائس صورت أن السنهوري يجتمع لمقاومة النظام ورفع راية العصيان، وثبت أن هذا غير صحيح، وقامت المظاهرات بمجموعة كبيرة من العمال، مثلما قال عبد اللطيف بغدادي في كتابه أنه قد تم دفع مبلغ أربعة آلاف جنيه لهم، وهجموا على مبنى مجلس الدولة، ونصح أحد الضباط السنهوري باشا بالخروج لهم فهجموا عليه وفتكوا به وكادوا أن يجهزوا عليه، وكان ذلك يوم ٢٩ مارس سنة ١٩٥٤". [١]

ويفسر المستشار ممدوح نجيب هذا الحادث المؤسف بقوله " سلطان الحكم الشمولي أطلق أذنابه للاعتداء على السنهوري ، السنهوري ده له كتب ومقالات عن القضاء يعني رجل فقيه الفقهاء، السنهوري ده يعتدى عليه بالضرب داخل مجلس الدولة، كيف أفسرها إلا أنها فوضى شملت البلاد للأسف . " [٢]

ويقول حمروش :" كان الاعتداء على مجلس الدولة والدكتور السنهوري نهاية لقدسية القضاء، وإطلاقا لقوى العنف. " [٣]

## الاعتداء على د.السنهوري كان جزاء وفاقا

وأنا لست متعاطفاً مع د. السنهوري واعتقد أن ما حدث له كان " جزاءً وفاقاً " لأن السنهوري هو وسليمان حافظ اللذان زينا لعبد الناصر ورفاقه الاعتداء على الدستور بالإلغاء والأحزاب بالحل، وتأجيل الانتخابات البرلمانية، ومد فترة الانتقال إلى ثلاث سنوات، وهذه نتيجة ما جنت أيديهم اعتدي على السنهوري بالضرب وفصل من عمله ولزم بيته وانتهى دوره تماماً في الحياة العامة، أما سليمان حافظ العقل المفكر في استيلاء العسكر على الحكم والانفراد به دون السياسيين المحترفين فلم يطل الأمد به طويلاً حتى أودعه عبد الناصر السجن إبان العدوان الثلاثي، وبعد خروجه من السجن لقي نفس مصير د. السنهوري .

فقد اجتمع عدد من رجال الأحزاب وقرروا مطالبة عبد الناصر بالتنحي عن منصبه لأن العدوان الثلاثي يستهدفه أكثر مما يستهدف مصر .. وصل الخبر إلى أجهزة الأمن عن طريق الذين حضروا الاجتماع والذين كان قد استقرَّ رأيهم على تكليف

---

(1) طارق حبيب " ملفات ثورة يوليو " مرجع سابق ص ١٦٢ .
(2) نفسه ص ١٦٢ .
(3) أحمد حمروش " ثورة ٢٣ يوليه " ج١ مرجع سابق ص ٣٥٥ .

سليمان حافظ مقابلة جمال عبد الناصر، لم تتم المقابلة لأنه صدرت أوامر اعتقال الذي حضروا الاجتماع وهم سليمان حافظ ومحمد صلاح الدين، واعتقل معهم عدد من السياسيين السابقين مثل فؤاد سراج الدين وإبراهيم فرج حيث بقوا في المعتقل حتى أفرج عنهم في منتصف فبراير ١٩٥٧ . [١]

## عبد الناصر يستبد بالحكم بعد التخلص من نجيب

كان مؤيدو عبد الناصر من أعضاء مجلس الثورة يعتقدون أن السلطة، بعد الإطاحة بنجيب، قد أصبحت في يد مجلس الثورة ولن يصدر قرار إلا بأغلبية الأعضاء من قبل، وأن جميع الأعضاء مساوون في الدرجة والسلطة، وأن هدف المجلس تحقيق أهداف الثورة . ولكن فوجئوا بأن عبد الناصر ما زال متمسكاً بالتفويض الذي منحه له الأعضاء ليكون حراً في تدبير أمر التخلص من نجيب، وأن القرارات التي صدرت بأغلبية الأصوات لا تنفذ وقرارات أخرى يفاجئون بصدورها دون علمهم، وأن عبد الناصر لم يعد يهمه أغلبية المجلس ولا أغلبية الشعب .

يقول عبد اللطيف البغدادي : " وفي أثناء المناقشة ذكر جمال عبد الناصر أن هدف الثورة ليست هي قاعدة شعبية تعتمد عليها، وليس هناك من يؤيدها لا من الشعب ولا من الجيش. وأن الذين قاموا بهذه الثورة تسعين ضابطاً فقط وأنهم في تناقص حتى أصبح عددهم خمسين ضابطاً الآن. وعلقت على كلامه هذا بقولي: "معنى هذا أننا نفرض أنفسنا على هذا البلد". فرد علي بالإيجاب : فقلت: "أعتقد في هذه الحالة يجب علينا أن نروح إذا كان هذا هو الوضع".

وكان المؤتمر المشترك قد عقد اجتماعاً يوم الاثنين ٥ أبريل للنظر في نفس المسائل التي سبق وعرضت على مجلس قيادة الثورة في الجلسة السابقة. وفي أثناء عودتنا إلى منازلنا بعد انتهاء الاجتماع أبلغني حسن إبراهيم وكان معي في نفس السيارة أن قرار مجلس قيادة الثورة الخاص بالأساتذة الثمانية والذين كانوا يحرضون الطلبة على الشغب، ووافق المجلس على إحالتهم إلى المعاش – لن ينفذ – ولما تساءلت عن السبب أوضح لي أنه قد سمع صدفة حديثاً كان يدور بين جمال عبد الناصر وصلاح سالم، وفهم منه أن هؤلاء الأساتذة الثمانية قد زاروا جمال في منزله وهو – أي جمال– يعتبر لذلك أن تنفيذ هذا القرار بعد قيامهم بهذه الزيارة سيكون

---

(1) نفسه ص ٤٧٥ .

هدماً له. وكان تعليقي على ذلك أن المجلس لابد أن يعترف بالحقيقة، وهي أن العيب الأساسي فيه نفسه، وذكرت له الحديث السابق والذي كان قد جرى بين جمال سالم وبيني، والذي كان يدور حول جمال عبد الناصر وأعضاء المجلس. ومن أن المجلس أصبح هو جمال عبد الناصر. [١]

## اكتشاف مجلس الثورة أن عبد الناصر هو سبب نشوب الصراع على السلطة

ويكتشف أعضاء مجلس الثورة أن عبد الناصر هو الذي بدأ الصراع لانتزاع السلطة من محمد نجيب الذي زاهداً في السلطة مما اضطر نجيب للتمسك بحقه في السلطة لأن الثورة ما كانت لتنجح لولا أن كان بتاريخه الوطني المشرف على رأسها .

يقول عبد اللطيف البغدادي : " كان جمال سالم قد طلب مني المرور عليه بمكتبه يوم الثلاثاء ٦ أبريل وقد شمل حديثنا أيضاً موقف محمد نجيب وجمال عبد الناصر، وكيف أن – محمد نجيب كان في البداية خاضعاً ولا حول له ولا قوة. ولكن محاولات جمال المستمرة بأن يظهر أنه المحرك الأساسي للثورة وأنه هو كل شيء –وأن محمد نجيب ما هو إلا صورة هي التي دفعته إلى القيام بهذه التصرفات التي أخذها المجلس عليه وهو –أي محمد نجيب – كان يحاول أن يظهر أمام الشعب رداً – على ذلك بأن له كيانه كقائد للثورة، فأخذ يدلي بتلك التصريحات المختلفة، وأصبح الموضوع مزايدات سياسية بينه وبين جمال في خطبهم عن الدكتاتورية والحريات والحياة النيابية... الخ. [٢]

والعجيب أن يكتشف جمال سالم حقيقة عبد الناصر وهو الذي انتزع له تفويض مجلس الثورة بحرية اتخاذ القرارات المهمة ليخلصهم من نجيب . وفي ذلك يقول البغدادي : "واقترح ، جمال سالم ، أن يفوض المجلس جمال عبد الناصر السلطة في اتخاذ القرارات الضرورية دون أن نجتمع في هيئة مجلس وذلك تجنباً للاجتماع مع محمد نجيب على حد قوله." [٣].

ولكن جمال سالم يكتشف مؤخراً جداً أن : " تصرفات جمال عبد الناصر ومحاولاته الدائبة في إثبات أنه قوة ومركز ثقل إلى البعض من خارج مجموعة أعضاء مجلس

---

(1) مذكرات عبد اللطيف البغدادي ، المكتب المصري الحديث ج ١ ص ١٧٤ .
(2) نفسه ص ١٧٥ .
(3) نفسه ص ٨٧ .

الثورة. وأنه قد أصبح يتصرف أيضاً في حالات كثيرة تمس السياسة العامة، وسكوت المجلس على هذا الوضع خوفاً على وحدته وتماسكه – وأن خوفنا على هذه الوحدة تسبب عنه إضعاف المجلس، بل وتسبب في تفكك هذه الوحدة التي تخاف عليها، الأمر الذي يجب علينا معالجته بسرعة، وإلا فإن النتائج ستكون وخيمة." [١]

## أغلبية مجلس الثورة المؤيدون لعبد الناصر لا فكر لهم

ويعترف جمال سالم كذلك بأن الأغلبية التي يملكها جمال عبد الناصر في مجلس الثورة لا فكر عندها يقول البغدادي : " وبيَّن جمال سالم أن الأغلبية التي تتبع جمال عبد الناصر لا تفكر وإنما تثق في رأي جمال عبد الناصر باستمرار دون مناقشة أو تفكير في منطق ووجهة النظر الأخرى ودون أن تتقدم هي بوجهة نظر جديدة " [٢]

وفي اجتماع ١١ فبراير يصارح البغدادي عبد الناصر قائلاً له : " : " كنت أعتقد أنه ما دامتَ تجتمع مع جمال سالم وصلاح وعبد الحكيم كثيراً فلابد في أثناء هذه اللقاءات تتحدثون وتناقشون كل ما يهم هذا المجلس من أمور – ولابد أنكم في النهاية تصلون إلى حل أو اقتراح ثم تتقدمون به للمجلس في اجتماعاته – ولما كان هناك بعض من أعضاء المجلس يوافقون دائماً على كل ما تتقدمون به من اقتراحات دون محاولة مناقشة أي اقتراحات بديلة، لذا كنت غالباً ما أحتفظ برأيي دون أن أتقدم به لشعوري بأنه ليس هناك من نتيجة في إبداء هذا الرأي.

فرد علي بأنه كان يشعر بهذا وأنه كان يحاول معالجته. فسألته عن طريقة العلاج التي أتبعها. فأجابني بأنه كان يكلمني في التليفون ويطلب مني المرور عليه لنتكلم معاً في الموضوعات المختلفة – وهذا غير صحيح – إذ إن جمال عبد الناصر من طبعه أنه يحب أن يبيِّن أنه هو كل شيء لكلَّ فرد في المجلس أو خارجه. وهو يرغب في أن يلجأ إليه أعضاء المجلس في كل موضوع قبل البت فيه والاتصال به بشأنه أو زيارته لعرض الأمر عليه – ولم أكن أحب لنفسي أن أتخذ نفس السبيل .

ألم تذكر لضباط المدفعية أنك كل شيء في هذا المجلس ومن أنك قادر على تمرير أي شيء فيه دون صعوبة ؟ وأنك قلت لهم أيضاً لا يهمكم أعضاء هذا المجلس فما هم إلا صورة داخل المجلس .

---

(1) مذكرات عبد اللطيف البغدادي ، المكتب المصري الحديث ج ١ ص ١٧٥ .
(2) نفسه ص ١٧٧ .

الناس عندما تشعر بهذه القوة تأتي إليه تسعى كما كان يردد – وذلك هو الذي دفع محمد نجيب إلى الاستماتة في سبيل الاحتفاظ بصورته كقائد ثورة وحتى لا يقال عنه أنه "فوزي سلو" (قائد انقلاب سوري فاشل) وهو (أي محمد نجيب) كثيراً ما كان يذكر هذا." [١]

ولم يستطع عبد الناصر الإنكار ولكنه حاول التهرب قائلاً : هل هو يستجوب أم ماذا؟ .. وبعد أن هدأت هذه المناقشة الغريبة. تكلم جمال سالم مقترحاً تكوين لجنة من ثلاثة أفراد من أعضاء المجلس هم: جمال عبد الناصر – عبد الحكيم – البغدادي، وعليها أن تتولى الدراسة وإصدار القرارات وباقي أعضاء المجلس عليهم التنفيذ. وأخذت الأصوات على تكوين تلك اللجنة فنالت أغلبية الأصوات. ولكن جمال عبد الناصر اعتذر بسبب فشله – على حد قوله– يود أن يكون عضواً فقط في المجلس. واعتذر عبد الحكيم بحجة انشغاله. واعتذرت أيضاً خوفاً من أن يكون اسمي قد رشح ترضية لي عن الحساسية التي دارت المناقشة حولها – وفي النهاية لم يتفق على موضوع تلك اللجنة المقترحة. [٢]

لم يعد لعبد الناصر رغبة بعد أن تخلص من نجيب نهائياً أن يكون له شريك في الحكم من أعضاء مجلس الثورة، بهذا استبد بمجلس الثورة وأصبح كما يقول البغدادي : " هو مجلس الثورة " .

ولكن ماذا عن الإخوان المسلمين تلك القوة التنظيمية الكبيرة التي أعادت محمد نجيب إلى الحكم بعد استقالته، والتي استمالها عبد الناصر بعد ذلك ليتخلص من محمد نجيب نهائياً، فلابد أن يدفع عبد الناصر لهم حساب تحالفهم معه ولن يرضوا إلا بمشاركته في الحكم ريثما ينتزعوه منه فكيف تخلَّص عبد الناصر منهم ؟

## حادث المنشية حقيقة أم تمثيلية ؟

في مساء ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ وخلال الاحتفال الكبير الذي أقيم في ميدان المنشية بالإسكندرية بمناسبة توقيع اتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا وقع حادث محاولة الاعتداء على حياة عبد الناصر والذي اتضح أن الذي قام به عامل يدعى محمود عبد اللطيف ينتمي لجماعة الإخوان المسلمين.

---

(1) مذكرات عبد اللطيف البغدادي ، المكتب المصري الحديث ج ١ ص ١٧٨ ، ١٧٩ .
(2) نفسه ص ١٨٢ .

وقد قامت على أثر الحادث حملة اعتقالات واسعة النطاق شملت عدة آلاف من الإخوان المسلمين وتشكلت محكمة عسكرية سميت بمحكمة الشعب برئاسة جمال سالم وعضوية أنور السادات وحسين الشافعي وأصدرت المحكمة حكمها بالإعدام شنقاً على سبعة أفراد هم المرشد العام حسن الهضيبي ومحمود عبد اللطيف وعبد القادر عودة ويوسف طلعت وإبراهيم الطيب وهنداوي دوير ومحمد فرغلي وقد خفف الحكم على حسن الهضيبي إلى السجن المؤبد لكبر سنه ومرضه بينما نُفِّذ حكم الإعدام في الستة الآخرين . وكانت ثلاث دوائر عسكرية فرعية من محكمة الشعب قد شكلت في نفس الوقت ومثل أمامها في قفص الاتهام آلاف من الأخوان المسلمين وبلغ الذين حكمت عليهم محاكم الشعب من الإخوان ٨٦٧ شخصاً سواء بالحكم بالإشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة . " [١]

وهناك رواية أخرى لحادث المنشية، يرويها محمد نجيب، وحسن التهامي، ومحمود جامع بالإضافة إلى جماعة الإخوان؛ وهذه الرواية مفادها: أن عبد الناصر أراد أن يضرب عصفورين بحجر واحد :

العصفور الأول : أن يرتفع نجمه بعدما أبعد الرئيس نجيب، وأصبح هو رئيس مجلس قيادة الثورة .

العصفور الثاني : أن يتخلص من آخر قوة يمكن أن تقف في طريق انفراده بالحكم وهي جماعة الإخوان المسلمين .

أما الحجر الذي أراد أن يصطاد به العصفورين فقد تمثَّل في محاولة اغتياله على يد أحد جماعة الإخوان . وقد تم تدبير محاولة الاغتيال على النحو التالي : تمَّ عمل ترتيبات اختراق لخلية من خلايا النظام الخاص، التي يوجد فيها هنداوي دوير ومحمود عبد اللطيف، وتمَّ الاتفاق معهم على القيام بهذا الدور لصالح جمال عبد الناصر، وقيل أن الدكتور عبد العزيز الذي كان من قيادات الإخوان المسلمين لعب دور الوساطة بين هذه المجموعة، وعبد الناصر لكي تنفذ ما فعلت، وكوفئ عبد العزيز بعد ذلك بأن عُيِّن وزيرًا، ثم نائبًا لرئيس الوزراء . [٢]

وعن حادث المنشية يقول حسن التهامي مدير مكتب الرئيس عبد الناصر ومن أقرب المقربين له في هذه الفترة : " قد شد انتباهي وقتها أن خبيراً أمريكيَّ الجنسية في

---

(1) جمال حماد " الحكومة الخفية في عهد عبد الناصر " الزهراء للإعلام العربي ص ١١ .
(2) أحمد منصور برنامج " شاهد على العصر " أذيع بتاريخ ١٩٩٩/١٢/١١ الجزيرة نت .

الدعاية والإعلام ومن أشهر خبراء العالم وقتها في الدعاية كان قد حضر إلى مصر، كان من مقترحاته غير العادية والتي لم تتمش مع مفهومنا وقت اقتراحها هو اختلاق محاولة لإطلاق الرصاص على عبد الناصر ونجاته منها فإن هذا الحادث بمنطق العاطفة والشعور الشعبي لا بد أن يزيد شعبية عبد الناصر لتأهيله للحكم الجماهيري العاطفي أكثر من أي حملة دعائية منظمة توصله إلى القيادة الشعبية من أقرب الطرق العاطفية . " [١]

ويكمل حسن التهامي الحكاية في حديثه لمحمد الطويل فيقول : " وقد استمع الجميع إلى هذا الحديث من بول لينيارجر ولكن الذين كانوا يعطفون أو يحرصون على زعامة مصر وقيادته المقبلة وقتئذ فقد رأوا أن هذا الاقتراح قد يودي بحياة عبد الناصر نتيجة أي خطأ لا يمكن السيطرة عليه، ولو كان خطأ واحد، كما أنه في حالة إطلاق النار على عبد الناصر ونجاته من دقة وإحكام التصويب .. فربما يثير هذا رد فعل عند أعداء النظام وتكون النتيجة محاولات أخرى لاغتياله وبالتالي فإن هذا الحدث يفتح الأذهان لهؤلاء الخصوم عن إمكانية ضرب الحكم الجديد في أي وقت.

وأضاف هؤلاء الوطنيون إن هذا العمل يعد مجازفة لا طاقة لهم بتحمله ورغم بعض المبررات الأخرى لرفض هذا الاقتراح إلا أن بول ينيارجر كان على يقين واقتناع تام به وعلى ذلك لم يعقد اجتماع يضم ذات المجموعة مرة أخرى وإنما انفرد عبد الناصر به شخصياً.

وبعد ثلاثة شهور من هذا اللقاء، وذلك الحديث تمت عملية المنشية تماماً كما وضع خطتها بول لينارجر بإحكام وتم فيها تنحية محمد نجيب وتم فيها أيضاً القبض على الجناة، وإدانة الإخوان المسلمين، وتم تصفيتهم في أكبر حدث لتصفية دموية ونفسيه رهيبة تقشعر لها أبدان الذين قد عايشوها، أو يعرفونها.. أو عاشوها كحقائق وعلى أثر ذلك تسلق بل قفز عبد الناصر على صهوة هذا الحدث إلى حكم مصر"(٢)

---

(1) من حديث حسن التهامي لمجلة روز اليوسف عدد أول مايو ١٩٧٨ .

(2) لمزيد من التفاصيل راجع الفصل السادس : أسرار مقدمات تولي عبد الناصر وزحفه على السلطة وسر حادث المنشية الشهير" في كتاب محمد الطويل " لعبة الأمم وعبد الناصر" المكتب المصري الحديث .

يقول البغدادي عن نتائج حادث المنشية : " ولقد ساعد هذا الذي حدث أيضاً في التخلص نهائياً من محمد نجيب الذي قيل إنه كان على اتصال بالإخوان ومتعاوناً معهم وأن ذلك جاء على لسان بعض من المتهمين. وأخذ قرار من مجلس قيادة الثورة بإعفائه من منصبه في ١٤نوفمبر سنة ١٩٥٤. وعلى أن يتولى مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية. وحددت إقامته بمنزل أعد خصيصاً له خارج القاهرة. كما صدر كذلك قرار بحرمانه من حقوقه السياسية لمدة عشر سنوات وذلك قبل الاستفتاء على الدستور وعلى رئاسة الجمهورية في يونيو سنة ١٩٥٦. ولم يكن هناك أي رد فعل من الشعب نتيجة هذا القرار أو القرار السابق له. واستمر جمال عبد الناصر يرأس الوزارة إلى أن استفتى عليه كرئيس للجمهورية عند الاستفتاء العام على الدستور الدائم. " [١]

ونترك اللواء جمال حماد أحد الضباط الأحرار القريبين من الأحداث والمقربين من مجلس قيادة الثورة ومن جمال عبد الناصر وأحد أهم مؤرخي ثورة يوليو ليلخص لنا كيف استبد عبد الناصر بالحكم .

## شهادة جمال حمّاد على قصة استيلاء عبد الناصر على الحكم

يقول جمال حماد : " نجح عبد الناصر في تنفيذ مخططه ببراعة تامة ففي خلال فترة الانتقال التي حددت بثلاث سنوات، تمكن من تصفية منافسيه الأقوياء داخل مجلس قيادة الثورة ومن معارضيه المشاكسين بين صفوف الضباط الأحرار فقد أطاح بالعقيد رشاد مهنا الوصي على العرش وصاحب الشعبية الكبيرة في سلاح المدفعية في ١٤ أكتوبر ١٩٥٢ كما تمَّ له تنحية اللواء محمد نجيب في ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ بعد صراع مرير على السلطة احتدم بينهما خلال شهري فبراير ومارس ١٩٥٤ حتى كادت البلاد تتعرض لحرب أهلية مدمرة، ونظراً لأن مجموعتي ضباط المدفعية والفرسان كانتا أقوى مجموعات الضباط الأحرار وأكثرها عدداً وأشدها صلابة وتكتلاً لذلك تمَّ ضرب مجموعة المدفعية وتشتيت ضباطها وإلقاء زعمائها في السجن في ١٥ يناير ١٩٥٣ فيما عرف باسم قضية المدفعية كما حاقت الضربة بمجموعة سلاح الفرسان في أعقاب أحداث فبراير ومارس ١٩٥٤ التي أسفرت عن تراجع مجلس الثورة عن قراراته الديمقراطية التي أصدرها في ٥ و ٢٥ مارس ١٩٥٤ وتقلص نفوذ محمد

---

([1]) مذكرات عبد اللطيف البغدادي ، المكتب المصري الحديث ج ١ ص ١٩١ .

نجيب وانتهى الأمر بإلقاء طائفة من أبرز الضباط الأحرار بسلاح الفرسان في السجن ونقل طائفة أخرى منهم إلى وظائف مدنية وإبعاد الباقين عن سلاح الفرسان .

وفي الوقت الذي تمت فيه تصفية العناصر المنافسة والمناوئة من العسكريين وخلا الجو تماماً لعبد الناصر داخل القوات المسلحة بفضل مؤازرة صديقه الحميم عبد الحكيم عامر القائد العام كانت الخطة تنفذ بدقة ومهارة لإحكام السيطرة على الساحة السياسية في مصر عن طريق الإطاحة بكل القوى السياسية التي كانت موجودة على المسرح عند قيام الثورة في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ففي ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ صدر قرار بإلغاء دستور عام ١٩٢٣ وفي ١٦ يناير ١٩٥٣ صدر القرار بحل جميع الأحزاب السياسية ومصادرة جميع أموالها لصالح الشعب وقيام فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات وفي ١٨ يناير ١٩٥٣ ولحماية حركة الجيش من رقابة القضاء صدر مرسوم بقانون باعتبار التدابير التي اتخذها رئيس حركة الجيش لحماية الحركة ونظامها من أعمال السيادة العليا أي لا تخضع لرقابة القضاء وفي ١٠ فبراير ١٩٥٣ صدر الإعلان الدستوري بإعلان الدستور المؤقت الذي تقرر أن تحكم مصر بموجبه خلال فترة الانتقال .

وفي مطلع عام ١٩٥٤ لم يكن باقياً في الساحة السياسية في مصر سوى جماعة الإخوان المسلمين التي أسهمت بدور بارز في مؤازرة حركة الجيش قبل قيامها وكذا بعد قيامها مما دعا قيادة الحركة إلى عدم تطبيق قرار مجلس الثورة الذي صدر في ١٦ يناير ١٩٥٣ بحل الأحزاب على جماعة الإخوان المسلمين، ولكن الخلافات العميقة التي نشبت بين مجلس الثورة وجماعة الإخوان المسلمين أدت إلى صدور قرار المجلس في ١٤ يناير ١٩٥٤باعتبار الجماعة حزباً سياسيّاً وخضوعها بالتالي لقرار حل الأحزاب الذي صدر منذ عام سابق وترتب على ذلك القرار حل جماعة الإخوان المسلمين ومصادرة أموالها وممتلكاتها والزج بقادتها في أعماق السجون . وعندما اشتد الصراع بين عبد الناصر ومحمد نجيب وأعلن مجلس الثورة قبوله لاستقالة محمد نجيب يوم ٢٥ فبراير ١٩٥٤ لعب الإخوان المسلمين رغم حل جماعتهم دوراً بارزاً في إعادة محمد نجيب إلى السلطة مساء ٢٧ فبراير عن طريق المظاهرات الشعبية الضخمة التي نجحوا طوال اليوم في حشدها وفي تولي قيادتها في شوارع القاهرة وميادينها وخاصة ميدان عابدين .

وقد اضطر مجلس الثورة تحت الضغط الشعبي وتحت ضغط الرأي العام في الجيش خاصة سلاح الفرسان إلى إصدار قرارات ٥ و ٢٥ مارس الديمقراطية التي تقرر الحريات والأحزاب والحياة الدستورية إلى البلاد .

ولكن عبد الناصر مع طائفة من زملائه كانوا يتآمرون للنكوص عن هذه القرارات والاستمرار في الحكم العسكري وكان خوفهم الوحيد أن تتكرر المظاهرات الشعبية الضخمة التي ملأت شوارع القاهرة يوم ٢٧ فبراير والتي تزعمها الإخوان المسلمين للمطالبة بعودة محمد نجيب وعودة الحياة الديمقراطية مما كان كفيلاً بإفشال المخطط الذي دبروه وهو قيام مظاهرات مأجورة تجوب شوارع العاصمة للهتاف ضد الديمقراطية والحريات والمطالبة بتراجع مجلس الثورة عن قراراته . ونظراً لأن الإخوان المسلمين كانوا هم القوة الوحيدة وقتئذ والتي كان عبد الناصر يخشى من تواجدها في الشارع لذلك قام بلعبة بارعة لكي يضمن سكوت الإخوان المسلمين وابتعادهم مؤقتاً عن حلبة الصراع فقد تمَّ الإفراج عن زعمائهم المعتقلين وهرع عبد الناصر إلى زيارة المرشد العام حسن الهضيبي عقب الإفراج عنه في منزله بعد منتصف الليل ومضى في سياسة التهادن مع الإخوان المسلمين بمنحهم الوعود عن قرب استئنافهم لنشاطهم السياسي ريثما تم إلغاء قرارات٥ و٢٥مارس الديمقراطية والتخلص من الجبهة المعارضة للدكتاتورية العسكرية داخل الجيش والمتمثلة في ضباط سلاح الفرسان ثم تحجم زعامة محمد نجيب بإرغامه على الاكتفاء بتولي منصب رئيس الجمهورية بدون سلطات حتى تم في النهاية تنحيته عن منصبه بعد بضعة أشهر .

وسرعان ما ظهرت نوايا عبد الناصر الحقيقية تجاه الإخوان المسلمين بعد عدة أشهر قلائل فقط من سياسة الملاينة والمهادنة التي اتبعها معهم فلم يكد يقع حادث محاولة الاعتداء على حياته في مساء ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ خلال الاحتفال الكبير الذي أقيم في ميدان المنشية بالإسكندرية بمناسبة توقيع اتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا والذي اتضح أن الذي قام به عامل يدعى محمود عبد اللطيف ينتمي لجماعة الإخوان المسلمين حتى كشف عبد الناصر عن خبيئة نواياه وتعرضت الجماعة لمحنة دامية لم يسبق لها مثيل فقد قامت على أثر الحادث حملة اعتقالات واسعة النطاق شملت عدة آلاف من الإخوان المسلمين وتشكلت محكمة عسكرية سميت بمحكمة الشعب برئاسة جمال سالم وعضوية أنور السادات وحسين الشافعي وأصدرت المحكمة حكمها بالإعدام شنقاً على سبعة أفراد هم المرشد العام حسن الهضيبي ومحمود عبد اللطيف وعبد القادر عودة ويوسف طلعت وإبراهيم الطيب وهنداوي دوير ومحمد فرغلي وقد خفف الحكم على حسن الهضيبي إلى السجن المؤبد لكبر سنه ومرضه بينما نفذ حكم الإعدام في

الستة الآخرين . وكانت ثلاث دوائر عسكرية فرعية من محكمة الشعب قد شكلت في نفس الوقت ومثل أمامها في قفص الاتهام آلاف من الأخوان المسلمين وبلغ الذين حكمت عليهم محاكم الشعب من الإخوان ٨٦٧ شخصاً سواء بالحكم بالإشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة . " [١]

وهكذا حقق عبد الناصر ما كان يتمنى : عُزِلَ محمد نجيب من رئاسة الجمهورية.
حُلَّت الأحزاب السياسية ووضع قادتها في السجون .
أُغْلقت صحيفة المصري التي لعبت دوراً كبيراً في أزمة مارس .
حُلَّت جماعة الإخوان وأعدم قادتها ووضع الألوف من أعضائها في المعتقلات .
فشلت محاولات الانقلاب العسكري التي دبرها ضباط سلاح الفرسان وقبض على ١٦ ضابطاً وأودعوا السجون، وانتهت التنظيمات.
حُلَّت نقابة الصحفيين والمحامين، وعينت لها لجان مؤقتة موالية لمجلس الثورة . [٢]
لقد كان عبد الناصر منذ ذاق حلاوة السلطة حريصاً عليها أشد الحرص متمسك بها غاية التمسك وكان على استعداد أن يضحي بأي شيء في سبيل الوصول إليها والاستئثار بها .

لقد شغل صراع عبد الناصر على السلطة جزءاً مهماً في تاريخ ثورة يوليو، وقد دفع الشعب المصري ثمن هذا الصراع، دفعه في أزمة مارس ٥٤ عندما استباح الناصر تجربة الديمقراطية الوليدة، ودفع الشعب المصري ثمن هذه الصراع أمام مراكز القوى وأجهزة التعذيب والسجون والمعتقلات، ودفع الشعب المصري هذا الثمن في حرب اليمن ولجان تصفية الإقطاع ونهب ثروة مصر وأيضاً نكسة ٦٧ يقول فاروق جويدة عن صراعات عبد الناصر على السلطة : " هذا كله تاريخ مجهول لا نعرف عنه شيئاً ابتداء بصراع عبد الناصر مع محمد نجيب، وانتهاء بصراعه مع عبد الحكيم عامر . كان موقف عبد الناصر مع سلاح الفرسان صراعاً على السلطة، وكانت معركته مع محمد نجيب صراعاً على السلطة، وكانت الضحية في ذلك كله هي الديمقراطية أمل مصر الغائب ومستقبلها الغامض وحلمها الذي لم يتحقق . " [٣]

***

---

(1) جمال حماد " الحكومة الخفية في عهد عبد الناصر " الزهراء للإعلام العربي ص ٨-١١ .
(2) أحمد حمروش " ثورة ٢٣ يوليه " ج١ مرجع سابق ص ٣٦٤ ، ٣٦٥.
(3) فاروق جويدة " من يكتب تاريخ ثورة يوليو " مرجع سابق ص ٧، ٨ .